

## التكليف النهائي لمساق مقدمة في السياسات الاقتصادية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وتستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة. كما تسعى السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار، والنمو الاقتصادي، والاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية المتمثلة في المعروض النقدي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، كما تلعب دور هام في علاج التضخم.

**السياسة المالية وفقاً لمنظور صندوق النقد الدولي:** يقوم بمنح القروض للدول باعتباره مؤسسة نقدية فتلتزم الدولة الراغبة في القرض بالشروط والسياسات التي يدعو لها، السياسات التي يدعو لها الصندوق في مجال الإصلاح الهيكلي هي سياسات نقدية أكثر مما هي مالية ومن السياسات المالية التي يدعو لها الخصخصة، وإصلاح النظام الضريبي، وخفض عجز الموازنة، وزيادة النفقات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.

توصلت الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي حيث العلاقة ستصبح سالبة كما توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الإنفاق العام وفقاً للتقسيم الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

كما توصلت الدراسات لوجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام المحلي والنمو الاقتصادي، وتشتترط لتحقيق تلك العلاقة أن يتم التعديل في هيكل الإنفاق العام المحلي بحيث يشارك كل من المستوى المحلي والقطاع الخاص في مسئولية الإنفاق العام أي تطبيق سياسة اللامركزية المالية.

تعتبر النفقات الحكومية أهم أداة من أدوات السياسة المالية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، فمن خلال السياسة الانفاقية تستطيع الدولة ان ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشاريع العامة الاستثمارية، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل اعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والانفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الانفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار،

كما تعد الإيرادات الضريبية من أدوات السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة نظرا لكفاءة نظامها الضريبي مقارنة مع الدول النامية خاصة الدول العربية، ويؤدي تخفيض الإيرادات الضريبية الى مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، كما يمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات منخفضة الدخل نظرا لارتفاع ميل هذه الفئات نحو الاستهلاك، أو من خلال زيادة حدود الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخل المنخفضة.

ويشير هذا الى أن النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي أما بالنسبة للإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي ومعنوي وكذلك رأس المال البشري ذو تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا وفق النظرية الاقتصادية. تتميز السياسة المالية بأن لها جملة من الاهداف التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات في مستويات التنمية الاقتصادية ويمكن التعرف على أهم هذه الأهداف:

زيادة معدلات الاستثمار: يتمثل استخدام ادوات السياسة المالية لتشجيع بعض الانواع من الاستثمارات وعرقلة البعض الآخر غير المرغوب فيه، وفي البلدان النامية تتمثل المشكلة الرئيسية في ايجاد موارد مالية كافية لاغراض الاستثمار في ظل غياب المدخرات، ولذلك يتوجب العمل على تخفيض الاستهلاك وفرض الضرائب مع زيادة معدلات الضرائب القائمة بشكل تصاعدي اضافة الى ان التحفيز المالي كالاغفاءات الضريبية من الممكن ان تعكس صورة ايجابية في زيادة نمو الاستثمارات وخصوصا في القطاع الخاص. زيادة فرص العمل: تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات وتبرر اهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية.

تشجيع الاستقرار الاقتصادي: تتميز البلدان النامية بأنها أكثر عرضة للتقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العالمي وذلك بسبب طبيعة اقتصاداتها وارتباطها بالأسواق العالمية حيث تصدر هذه البلدان المنتجات الأولية والزراعية والمعدنية للأسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية ولغرض تقليل اثر التقلبات الدورية العالمية المؤثرة في اقتصادات البلدان النامية فإنه في فترة الرواج فإن الضرائب على الصادرات والواردات يمكن ان تستخدم لهذا الغرض وان نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الاستيرادات الكمالية وفرض الضرائب وزيادة المدخرات المحلية.

مواجهة مشكلة التضخم: تهدف السياسة المالية عبر ادواتها المختلفة الى معالجة التضخم النقدي فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية المؤدية الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي لاستيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب وعدم اكتمال الاسواق فأن الاسعار تميل نحو الارتفاع وهذه بدورها تعمل على تعزيز طلبات الافراد نحو رفع الاجور في القطاعات الإنتاجية، عليه فأن الضرائب المباشرة والتصادية تكون احدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية الى جانب سياسة الانفاق الحكومي.

اعادة توزيع الدخل القومي: ان التفاوت الكبير في الدخل يؤدي الى تفاقم مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ولهذا تهدف السياسة المالية نحو ازالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجدر الاشارة الى ان نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية وحجم الانفاق العام واتجاهاته.

وإن الدولة باستخدامها السياسة المالية وادواتها انما تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية الى جانب الهدف المالي، بمعنى اخر لم تعد السياسة المالية تبحث عن تحديد الأعباء العامة وكيفية توزيعها على الافراد بل اضيفت الى ذلك الكيفية باستخدام هذا العبء المالي والاثار المترتبة عليه من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن السياسة المالية تساهم في تكوين راس المال من خلال زيادة معدلة عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ اشكال متعددة كمشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من اجل توفير فرص العمل خاصة وان القطاع الخاص في هذه المراحل يحجب عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز اهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين راس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي.